

مدخل مقترح
لتطوير الحسابات القومية في مصر للتوافق مع نظام الأمم المتحدة
دراسة تطبيقية

أ.د/ محمود السيد الناجي
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة-جامعة المنصورة

انتصار عاصم حسين الدالي
باحث مالي واقتصادي - مكتب وزير المالية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظام الحسابات القومية (SNA) الصادر عن الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٨، أصدرت الأمم المتحدة نسخة محدثة من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. يتضمن نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ (SNA 2008) تغييرات في الهياكل الاقتصادية وتحسينات في منهجيات قياس الأنشطة الاقتصادية وذلك من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية. أشارت دراسة (أبو العنين، وآخرون، ٢٠١٦) أن نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية يفي بمستوى معقول من متطلبات نظام الأمم المتحدة من حيث الالتزام بالمفاهيم وكمية الإحصاءات المنتجة. ومع ذلك، فقد وجدت الدراسة أن التنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية يواجه عددًا من الصعوبات.

وتوصلت الدراسة إلى صياغة إطارًا مفاهيميًا ومحاسبيًا لتعزيز تنفيذ نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية. تم تصميمه كمرجع لتفسير وتطبيق قواعد ومفاهيم المحاسبة لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، بالإضافة إلى منهج مقترح لتطوير الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية للامتثال لمتطلبات الأمم المتحدة. يتم تقسيم هذا المنهج إلى قسمين. أولاً، منهجية التطوير التي تهدف إلى إرساء الأسس والركائز الأساسية للحصول على سلسلة الحسابات القومية الكاملة. ثانياً، نموذج مقترح للتوافق مع نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ والذي يهدف إلى إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aims to analyze the System of National Accounts (SNA) issued by the United Nations. In 2008, the United Nations issued an updated version of the System of National Accounts 1993 (SNA 1993). The SNA 2008 contains changes in economic structures and improvements in methodologies for measuring economic activities to keep pace with global economic developments. (Abu El-Enein, et al., 2016) has pointed out that the SNA in the Arab Republic of Egypt fulfills a reasonable level of the United Nations system standards in terms of its adherence to concepts and the number of statistics produced. Nevertheless, the research has found that the full implementation of the SNA in the Arab Republic of Egypt faces a number of issues.

The study puts forward a conceptual and accounting framework to enhance the SNA implementation in Egypt. It is conceived as a reference for the interpretation and application of accounting rules and concepts for the SNA 2008. In addition, an approach to develop the Egyptian national accounts to comply with the UN requirements is proposed. Such approach is parted into two sections. First, the methodology of developing which aims to lay the essential groundwork and pillars to obtain the complete national accounts series. Second, a

proposed model for SNA 2008 compatibility which objective is to reassess the GDP.

١. المقدمة:

١/١ طبيعة المشكلة:

تعني المحاسبة القومية بتبويب أو تصنيف المعلومات الكمية التي يمكن جمعها من الأوجه المختلفة لنشاط المجتمع الاقتصادي وقطاعاته تبويباً يمكن معه كشف وتحليل العلاقة الناتجة بين هذه الأوجه وبين القطاعات الاقتصادية ومن ذلك يتضح أن المحاسبة القومية هي إحدى فروع المحاسبة التي تهتم بقياس مجموعة ما أنتجته عوامل الإنتاج المختلفة خلال فترة زمنية معينة. والحسابات القومية هي إحدى فروع المحاسبة القومية التي تتكون من حسابات القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني (الجلبي، ٢٠٠٥: ص.٣). ويقدم نظام الحسابات القومية إطاراً لوصف الاقتصاد حيث يهتم بصفة أساسية بالدخل القومي والنواتج القومي ومكونات كل منهما مثل المدفوعات لعوامل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والمعاملات مع الخارج في شكل صادرات وواردات (مصطفى، ١٩٧٤: ص.٢). ولا يمثل نظام الحسابات القومية نظاماً محاسبياً حقيقياً بالمعنى المقصود به في المحاسبة التجارية، أي أنها لا تسمح بتسجيل وتقديم تقارير عن أداء كل وحدة حكومية (على حدة أو كمجموعة) في الأداء المالي والاقتصادي، كما يحدث في المحاسبة الحكومية، وذلك لأن نظام الحسابات القومية يحتسب المجاميع الكبرى للدولة ككل والقطاعات المؤسسية، بما في ذلك قطاع الحكومة العامة، وبطبيعة الحال فإن مصدر هذه البيانات هو الحسابات على مستوى الاقتصاد الجزئي (Jorge and Jesus, 2016: P.126).

تم اعتماد أحدث معيار دولي باسم نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحسابات القومية يوازن بين امرين؛ تطوير المحاسبة القومية؛ وتدويل الاهتمامات الإحصائية. ويشمل التدويل بدوره قابلية الإحصاءات الاقتصادية للمقارنة ووضع معايير ومبادئ توجيهية دولية. ولقد تضمن نظام الحسابات القومية (SNA 2008) إجراء تعديلات على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ علماً بأن الإطار النظري للنظام لم يتم تغييره وتركزت التعديلات على استيعاب التطورات الاقتصادية المنحقة وخاصة في نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام بعد عام ١٩٩٣ (الأمم المتحدة، وآخرون، ٢٠٠٩: ص.٣٣).

أوضحت دراسة (أبو العينين، وآخرون، ٢٠١٦) أن منظومة الحسابات القومية في مصر تستوفي قدراً معقولاً من مواصفات النظام الدولي من حيث الالتزام بالمفاهيم وكم الإحصاءات المنتجة. إلا أن الوصول للمستوى المطلوب من الجودة يواجه ثلاث مشكلات رئيسية، لعل أهمها يرتبط بالإحصاءات التي تستخدم

في تركيب هذه الحسابات، ومدى تغطيتها لكافة الأنشطة أو مدى ملاءمتها. والمشكلة الرئيسية الثانية ترتبط بعدم توافر إطار محاسبي قومي يمكن من خلاله تركيب الحسابات بما يتوافق مع متطلبات نظام الأمم المتحدة. أما المشكلة الثالثة فهي التي ضعف الجوانب المؤسسية من حيث عدم انتظام آليات وقنوات تدفق البيانات بين الأجهزة الإحصائية المختلفة، وبينها وبين إدارة الحسابات القومية في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم، وبالربط بين ركائز المشكلات الثلاثة السابق ذكرها، فإن مشكلة الدراسة تكمن في كيفية صياغة مدخل مقترح لتطوير نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية لكي يتوافق مع متطلبات نظام الأمم المتحدة، ويمكن تطبيقه كنظام شامل في جمهورية مصر العربية، وعلى ذلك يمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤل البحثي التالي:

هل يمكن صياغة مدخل مقترح لتطوير نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية بهدف التوافق مع متطلبات نظام الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨؟

٢/١ فرضيات الدراسة:

بناءً على ما سبق فإنه لكي يتماشى نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية مع متطلبات ومعايير الأمم المتحدة، يجب إدخال التعديلات التي أقرتها المنظمة في آخر نسخة محدثة لها من نظام الحسابات القومية التي صدرت في عام ٢٠٠٨. الأمر الذي سيؤدي إلى التأثير على مخرجات نظام الحسابات القومية، وأهمها الناتج المحلي الإجمالي. وتتبع أهمية الناتج المحلي الإجمالي من أنه المؤشر الذي يعكس القيمة الإجمالية للخدمات والسلع التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية محددة. كما أنه يعتبر أهم مؤشرات نظام الحسابات القومية ويترتب عليه حساب كافة المجاميع النهائية في النظام كالدخل القومي الإجمالي وإجمالي الادخار. وبالتالي فإن إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ سوف يؤدي في النهاية إلى الحصول على نتائج متوافقة مع نظام الأمم المتحدة الحسابات القومية الصادر في عام ٢٠٠٨. لذلك، ومن خلال مشكلة الدراسة فإنه يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

أولاً: إيجاد علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد ارتباط معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الفرضية الثانية: يوجد ارتباط معنوي بين بنود التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبعضها البعض.

ثانياً: دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير معنوي للتعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ثالثاً: دراسة الفروق بين المتغير التابع قبل وبعد تعديله طبقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨:

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣/١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية نظام الحسابات القومية من أنه يوفر إطاراً تحليلياً ومحاسبياً شاملاً لإنشاء قاعدة بيانات وتوحيد جمع المعلومات اللازمة للتحليل الاقتصادي، كذلك يمثل أداة مهمة لمتابعة التطورات في النشاطات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى قطاعاته الإنتاجية. كما أن توافر نظام شامل للحسابات القومية لا غنى عنه عند تصميم واختبار السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لتحقيق أهداف برامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بالمحاسبة القومية في جمهورية مصر العربية يتركز في توفير بيانات الناتج المحلي بطرق حسابية مختلفة بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات نمو الناتج والاستثمارات بالإضافة إلى نتائج الحسابات الإقليمية والتي توفر البيانات الاقتصادية المختلفة على مستوى الإقليم الاقتصادي ومستوى المحافظات (الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٠). لذلك يتطلب الأمر دراسة نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيقه، وذلك بهدف توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على المستوى الكلي بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية في الدولة، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قامت الحكومة المصرية بتطبيقه مؤخراً.

٤/١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تحقيق ما يلي:

١. تحليل لنظام الحسابات القومية المطبق في جمهورية مصر العربية وتقييم الوضع الحالي.
٢. دراسة الصعوبات التي تواجه التطبيق الكامل لنظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية، ومدى إمكانية التغلب عليها.

٣. بيان موقف تطبيق نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ في جمهورية مصر العربية واتجاهات التطوير.
٤. صياغة مدخل مقترح لتطوير نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية للتوافق مع متطلبات الأمم المتحدة.

٥/١ حدود الدراسة:

تمت الدراسة بمراعاة الحدود التالية:

١. يقتصر البحث على بعد المحاسبة القومية في نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية.
٢. لم يتم التعرض إلى الجوانب الاقتصادية والإحصائية إلا بالقدر المطلوب لدراسة البعد المحاسبي.
٣. شملت الدراسة عينة يمكن أن تختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر.
٤. من الصعوبات التي واجهتها الباحثة قلة المراجع والمصادر وصعوبة تجميع بيانات الدراسة التطبيقية بسبب سرية بعض البيانات.

٢. تحليل لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

١/٢ طبيعة التطور في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة:

تم تطوير النسخة الرسمية الأولى من نظام الحسابات القومية في عام ١٩٥٣ والذي قدمه إلى الأمم المتحدة Richard Stone عام ١٩٥٣ تحت عنوان "نظام الحسابات القومية والجداول الملحقة - A System of National Accounts and Supporting Table"، وكان هدف النظام في المقام الأول هو قياس الدخل القومي. وكان النظام يتكون من ثلاث قطاعات (الجهات الفاعلة الاقتصادية) وستة حسابات (أو أنواع من النشاط الاقتصادي). وشملت الحسابات الإنتاج المحلي (الإنتاج النهائي على الناتج المحلي الإجمالي)، والدخل القومي، وتكوين رأس المال المحلي، والتسويات الحالية والرأسمالية لقطاع الأسر والمؤسسات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح (الدخل المتاح وصافي اقتراض قطاع الأسر). والتسويات الحالية والرأسمالية للحكومة العامة، والحساب الخارجي. كانت هناك أيضًا مجموعة موحدة من الجداول لكي تقوم الدول بملئها وإرسالها إلى الأمم المتحدة. ويحتوي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٥٣ على ست وأربعين صفحة من الشرح وصفحتين لوصف الحسابات (Herrera, 2010: P.21).

ونتيجة لقصور نظام عام ١٩٥٣ وذلك بتركيزه على قياس الدخل القومي فقط واعتماده على التوزيع الوظيفي (إنتاج - استهلاك - استثمار) فقد اتجه العمل خلال السنوات من عام ١٩٥٣م حتى عام ١٩٦٨ إلى إدخال تحسينات متتالية في نظام عام ١٩٥٣.

تم تعديل نظام عام ١٩٥٣ وتم تقديمه إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٨م تحت عنوان "نظام الحسابات القومية - A System of National Accounts"، ويمثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ علامة فارقة في المحاسبة القومية، من خلال توفير هيكل أكثر تفصيلاً للاقتصاد وتقديم نظم أكثر صلة مثل أسعار السلع الأساسية وأسعار المشتري حسب السلع وقطاعات الصناعة. ويشمل نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ ست حسابات وثماني وعشرون جدولاً وستة أسس للتقييم، معتمداً على التوزيع الوظيفي (إنتاج - استهلاك - استثمار)، والتوزيع القطاعي (قطاع الأعمال - القطاع الحكومي - قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر - القطاع الأسري المعيشية - قطاع العالم الخارجي) (Ward, 2004: P.299).

واجهت كثير من الدول صعوبات لا يمكن التغلب عليها في التنفيذ الكامل لنظام ١٩٦٨، لذلك دعت الحاجة لظهور نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتميز هذا النظام باعتماده على مجموعة من القواعد المحاسبية والأنشطة المالية وعددًا من وحدات المتعاملين في الاقتصاد ومجموعة من الجداول ومجموعة من المعادلات والمتطلبات الرياضية. حيث تتضمن الحسابات في النظام الجديد حسابات الإنتاج التي توضح كيف يتحقق الإنتاج باعتباره موردًا، واعتبار الاستهلاك الوسيط استخدامًا، أما حسابات توزيع واستخدام الدخل فهي عبارة عن أربع مجموعات لإظهار الدخل المتولد من عمليات الإنتاج (الدخل الأولي)، والدخل غير المتولد من عمليات الإنتاج (الدخل الثانوي)، ثم إعادة توزيع الدخل العيني، ثم استخدام الدخل في أغراض الاستهلاك والاستثمار. أما حسابات التراكم فتتركز الاهتمام ليس فقط على موضوع التراكم بل الاهتمام بالثروة وإدراج التغيرات الأخرى في حجم الأصول والتغيرات الناتجة عن تحركات الأسعار وإعادة التقييم، ومن ثم ليس فقط إظهار حساب رأس المال بل إظهار مجموعة أخرى من الحسابات كالحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، أما بالنسبة لحسابات الصنفية الخارجية، فهناك مجموعة متكاملة لهذه الحسابات من ضمنها حسابات للدخل المتولد واستخدامه وتوزيعه وحسابات للثروة والتراكم والميزانيات (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

وفي ظل عدم اكتمال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الصادر عن الأمم المتحدة في معظم دول العالم، قامت الأمم المتحدة بإصدار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (System of National Accounts 2008) وهو نسخة محدثة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وقد تم تحديثه لكي

يتماشى الإطار المحاسبي الوطني مع احتياجات مستخدمي البيانات وذلك بسبب التغير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية في العديد من دول العالم (الأمم المتحدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٩، ص. ٥٥).
٢/٢ تأثير تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على مستويات الدخل في الاقتصاد القومي.

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أبقي على الإطار المحاسبي الأساسي لنسخة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وأجرى تغييرات ركزت على خمس مجموعات رئيسية هي: الأصول، والقطاع المالي، والعملة والفضايا ذات الصلة، والحكومة العامة والقطاع العام، والقطاع غير الرسمي. ويمثل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إطاراً عاماً في إحصاءات الاقتصاد الكلي بهدف تقديم صورة تحليلية عن الاقتصاد القومي، وبعد تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قراراً استراتيجياً رئيسياً يؤثر على النظام الإحصائي بأكمله ويجب أن يكون جزءاً من الإستراتيجية العامة للدولة (Menggen, 2012: P.8).

١. رسملة تكاليف البحث والتطوير:

يلعب البحث والتطوير (R&D) دوراً حيوياً في الاقتصادات الحديثة من خلال تأثيره المباشر على التطور التكنولوجي. حيث تزيد المعرفة المتقدمة التي يتم إنشاؤها من خلال البحث والتطوير من قدرة الشركات على الابتكار وتطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية وزيادة كفاءة عملية الإنتاج. في هذا الصدد، يشبه البحث والتطوير الأصول الأخرى، مثل المصانع والآلات. ومع ذلك، فإن تكاليف البحث والتطوير تعامل بشكل مختلف عن هذه الأصول في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ حيث يتم تصنيفها على أنها نفقات جارية على السلع والخدمات يتم استخدامها في عملية الإنتاج (Wenzel et al., 2009, P.16). أما في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ فيتم الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير لأول مرة كأصل منتج ويتم معالجتها على أنها معاملات في الأصول المنتجة. وهذا له أيضاً آثار على القيمة الإجمالية المضافة للقطاع الاقتصادي حيث يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بإفراد حساب منفصل لتكاليف البحث والتطوير عندما يكون ذلك ممكناً (OECD, 2010: P.39).

وترى الباحثة أن إدراج تكاليف البحث والتطوير كأصل رأسمالي يعتبر أهم تغيير في تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على مستويات الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

• أن تحويل تكاليف البحث والتطوير من الاستهلاك الوسيط إلى التكوين الرأسمالي يغير قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنفس القيمة.

• إضافة إهلاك تكاليف البحث والتطوير إلى المخرجات السوقية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢. رسملة تكاليف التسليح:

يتم الاعتراف بتكاليف الأسلحة العسكرية كأصول ثابتة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، أما نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فقد اعترف بهذه الأصول الثابتة فقط إذا كان لديها استخدام مدني مزدوج وبخلاف ذلك فكان يتم الاعتراف بها كاستهلاك وسيط. ونظرًا لأن معظم هذه التكاليف إن لم يكن جميعها يتم تنفيذه بواسطة الحكومة (التي يتم تقييم إنتاجها عادةً عن طريق جمع التكاليف)، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد فقط من خلال الاستهلاك الجديد الخاص برأس المال المستمر في الأصول الثابتة. (Lequiller, F. and D. Blades, 2014).

٣. خدمات الوساطة المالية التي يتم قياسها بشكل غير مباشر:

(Financial Intermediation Services Indirectly Measured FISIM)

يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ صراحة بأن FISIM لا ينطبق إلا على القروض والودائع المقدمة من / والمودعة لدى المؤسسات المالية، وأنه بالنسبة للوسطاء الماليين يتم تضمين جميع القروض والودائع، وليس فقط تلك الخاصة بالأموال الوسيطة، بالإضافة إلى ذلك، لم يعد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يسمح للدول بتسجيل FISIM كصناعة افتراضية. ويحدد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الخدمات المالية بشكل أكثر صراحة لضمان تسجيل الخدمات مثل إدارة المخاطر المالية وتحويل السيولة (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

٤. إنتاج البنوك المركزية:

عندما تقوم البنوك المركزية بالإقراض أو الاقتراض بمعدلات أعلى أو أقل من معدل الإقراض / الاقتراض السوقي الفعلي، يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بتسجيل ضريبة أو دعم من المقرض / المقرض المقابل إلى / من الحكومة لتعكس الفرق بين المعيرين، وفي المقابل يتم تسجيل التحويل الحالي (النظير للضريبة / الدعم) بين الحكومة والبنك المركزي (Lequiller, and Blades, 2014: P.92).

٥. إنتاج خدمات التأمين على غير بالحياة:

يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باتباع منهج غير مباشر لقياس هذه الخدمات يعكس بشكل أفضل هياكل التسعير المستخدمة من قبل شركات التأمين والشروط الأساسية لخدمات التأمين في حد ذاتها، ويمكن وصف المنهج ببساطة كمنهج توقع مسبق. ويمكن حساب إنتاج خدمات التأمين على غير بالحياة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأنه يساوي أقساط التأمين بالإضافة إلى إضافات الأقساط المتوقعة مطروحًا منه المطالبات المتوقعة، كما يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بتسجيل

المطالبات الكبيرة بصورة استثنائية عقب حدوث كارثة على أنها تحويلات رأسمالية وليست تحويلات جارية، مما يكون له تأثير على التقديرات (خاصة القطاعية) للإيرادات القابلة للتصرف (الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٥).

٦. تقييم ناتج الاستخدام النهائي لقطاع الأسر والشركات:

يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأن تتضمن تقديرات الإنتاج للاستخدام النهائي عنصراً للعائد على رأس المال كجزء من مجموع التكاليف؛ عندما لا تتوفر أسعار سوق قابلة للمقارنة، ومع ذلك لا ينبغي إدراج العائد على رأس المال للمنتجين غير السوقيين حيث ترتفع قيمة الناتج المقيم حسب التكلفة بمقدار القيمة الضمنية للعائد على رأس المال وبناءً على ذلك ترتفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنفس القيمة الضمنية المشار إليها (الأمم المتحدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٩).

٧. تكاليف نقل الملكية:

أوصى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بضرورة شطب هذه التكاليف على مدى عمر الأصل ذي الصلة، في حين يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بدلاً من ذلك بشطب هذه التكاليف على مدار الفترة التي يتوقع أن يحتفظ فيها المشتري بالأصل؛ وهذا سيؤثر على مقاييس الدخل الصافي وبشكل طفيف على المقاييس الإجمالية (Anghelache, et al., 2017).

٣. تحليل لنظام الحسابات القومية المطبق في مصر

١/٣ تطور نظام الحسابات القومية الحالي في مصر.

أولاً: ماهية نظام الحسابات القومية

تُعرف المحاسبة القومية على أنها فرع من فروع المحاسبة يهتم بتحديد وقياس وتبويب وتلخيص وعرض وتفسير نتائج العمليات الاقتصادية التي تتم داخل الاقتصاد القومي للدولة خلال فترة زمنية معينة واستخدام أساليب متعددة ومتكاملة بهدف توفير معلومات مناسبة ومفيدة في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

وفي سياق الربط ما بين المحاسبة المالية والمحاسبة القومية، يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة تربط النوعين من المحاسبة، وهي علاقة يمكن وصفها بعلاقة "الفرع بالأصل" وذلك لأن الفرع وهو المحاسبة المالية يهتم بالمعاملات والأنشطة التي تقوم بها الفروع والوحدات الاقتصادية سواء كانت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، ولذلك يسمى أحياناً هذا النوع بالمحاسبة الجزئية لأنه يختص فقط (Micro -

(Accounting) بالأمور المحاسبية الخاصة بالوحدات التي يتكون منها الاقتصاد القومي. ويرى (Keuning & Tongeren, 2004, P.171)، أن مبادئ المحاسبة في نظام الحسابات القومية تعتبر مناسبة لأغراض المحاسبة الجزئية، وذلك لأن الحسابات التي يتم إعدادها قابلة للمقارنة عبر الوحدات مما يسهل مراقبة الأداء والقياس بين قطاعات الاقتصاد القومي. أما الأصل (Macro- Accounting) فيتمثل بالمحاسبة القومية التي عادة ما تسمى بالمحاسبة الكلية لأنها تختص في وصف النشاط الاقتصادي لفروع الاقتصاد الوطني بأكمله. فإذا كانت المحاسبة المالية تقوم بالترتيب والتنظيم والقياس للمعاملات المالية سواء داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو بين هذه الوحدات والجهات الخارجية، فإن المحاسبة القومية تتولى هي الأخرى مهمة ومسئولية وصف الكم الهائل من المعاملات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها للوحدات بصورة كلية ووضعها في إطار عام يمكن استخدامه في رسم السياسات والبرامج التنموية الشاملة على مختلف الأصعدة ومتابعة تنفيذها (العامري، ٢٠٢٠: ص. ٣٢٨).

ويعد نظام الحسابات القومية (SNA) هو الأداة الأكثر شمولية التي تهدف إلى وصف وتحليل الأنشطة الاقتصادية داخل منطقة جغرافية محددة لفترة زمنية محددة. كما أنه يستخدم للتنبؤ بالنمو الاقتصادي ويُنتج النظام مؤشراً هاماً جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي (Reichmann, 2015: P.227).

ثانياً: الإطار التنظيمي لنظام الحسابات القومية في مصر.

إن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كجهاز معلومات يمثل دوره الرئيسي في رصد الواقع وتسجيله أي إعداد البيانات عن فترة سابقة، لذلك فمن الطبيعي أن ينحصر دوره في إعداد الحسابات القومية الإحصائية كما أنه يُعد جداول مدخلات ومخرجات إحصائية. أما وزارة التخطيط فتقوم بإعداد الحسابات التقديرية والمستهدفة للفترة المقبلة كجزء من العناية التخطيطية وذلك انطلاقاً من تحليل الحسابات التاريخية التي تم إعدادها. كما توجد جهات أخرى يكمن دورها في توفير البيانات اللازمة لإعداد وتنفيذ نظام الحسابات القومية (شعيب، ١٩٩١: ص. ٦٧٨).

ويتطلب التطبيق المتكامل لنظام الحسابات القومية توافر جهود عدد من الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها، ومن أهم هذه الجهات:

١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: وتولي وزارة التخطيط مهمة إعداد وتركيب حسابات نظام الحسابات القومية حيث أن مهام إنشائها تنص على العمل على تنمية وتحسين هيكل الناتج المحلي وزيادة تنافسية وإنتاجية الاقتصاد من خلال اقتراح ومتابعة الإصلاحات الكلية والقطاعية بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية. (قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣، ٢٠٢٠، مادة ٢).

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: وهو الجهة المنوط بها توفير البيانات الإحصائية من خلال المسوح كالتعدادات الاقتصادية السنوية والدورية، وتوفير الإحصاءات النوعية التي تخدم أغراض الحسابات القومية طبقاً للمواصفات الدولية.

٣. وزارة المالية: وتهتم وزارة المالية بموازنة الدولة (الحكومة*) من حيث الإيرادات والمصروفات وتقوم بإعداد الموازنات والحسابات الختامية للجهاز الإداري للدولة والهيئات الخدمية والهيئات والوحدات الاقتصادية، وهي بذلك توفر بيانات لتركيب حسابات قطاع الحكومة العامة ضمن القطاعات التنظيمية في الحسابات القومية، وقد طبقت وزارة المالية دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 GFSM الذي يوصى به صندوق النقد الدولي، وهذا الدليل متسق ومربوط ربطاً كاملاً بنظام الحسابات القومية، وهو بذلك يخدم أغراض الحسابات القومية من حيث الشفافية والتفصيلات الملائمة.

٤. البنك المركزي: يتخذ البنك المركزي الوسائل التي تكفل تحقيق أهدافه والتهوض باختصاصاته، وله على الأخص ما يأتي (قانون رقم ٨٨، ٢٠٠٣) ... (مادة ٦): حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وذلك طبقاً للنماذج التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي، وهو بذلك يوفر بصفة دورية ميزان المدفوعات الذي يعتبر مصدر تركيب حساب قطاع العالم الخارجي (بقية العالم)، ويبدل صندوق النقد الدولي جهوداً ضخمة لتقوم البنوك المركزية بإعداد موازين المدفوعات وفق الدليل الخاص بذلك (دليل ميزان المدفوعات التتبع السادس BPM6) المعد من قبل الصندوق، وهذا الدليل متسق تماماً ومربوط ربطاً كاملاً مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ثالثاً: هيكل الحسابات القومية الحالي المطبق في مصر.

تطبق مصر حالياً نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ جزئياً، حيث لم تستكمل مكونات النظام بأكمله كما أدخلت بعض التعديلات التي ينص عليها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وفيما يتعلق بهيكل الحسابات القومية في مصر فهو يتماثل مع الهيكل المتعارف عليه في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

* تتكون الحكومة العامة من الحكومة المركزية والوحدات المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي التي تسيطر عليها هذه الوحدات. وتعرض حسابات الحكومة العامة بيانات مجمعة عن رصيد المالية العامة، والديون، والإيرادات، والنفقات، والتكاليف، والاحتياضات العامة (إراجع في هذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). أما موازنة الدولة التي تعني بها وزارة المالية فتتكون من إيرادات ونفقات الوحدات الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة وهي وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات الخدمية التي لا تهدف للربح ووحدات الإدارة المحلية، ولا يدخل في الموازنة العامة للدولة صناديق الضمان الاجتماعي (والتي مؤخرًا تم دمجها في صندوق واحد) أو الهيئات العامة الاقتصادية المملوكة لرواس أموالها للدولة.

كنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وذلك من حيث تقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعات تنظيمية، ومن حيث تصنيفات الأنشطة، وأيضاً من حيث أنواع وتتابع الحسابات التي يتم عرضها، وفيما يلي هيكل الحسابات القومية الحالي المطبق في جمهورية مصر العربية (خليل، ٢٠١٣: ص. ٥٠).

وقد بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في مطلع عام ١٩٩٩ في تطبيق نظام للأمم المتحدة الحديث للحسابات القومية ١٩٩٣ ثم أدخلت التكنولوجيا الحديثة عن طريق الربط المباشر بين قطاع الحسابات القومية بوزارة التخطيط والمصادر الإحصائية الأخرى وعلى رأسها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة الصناعة والتجارة، البنك المركزي المصري، ومن أهم أهداف مشروع تطوير الحسابات القومية توفير إمكانية استخدام الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة في تركيب هذه الحسابات والجدول مباشرة مما يوفر الكثير من الوقت والجهد ويساعد على سرعة توفير البيانات في الوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالنشر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠).

وقد أوضح تقرير صندوق النقد الدولي حول مدى التزام مصر بنشر البيانات SDDS أن مصر تلتزم بكل متطلبات النظام فيما يتعلق بفئات البيانات المطلوب تغطيتها. وفيما يتعلق بدورية نشر البيانات التزمت مصر بمتطلبات النظام، وقد استخدمت المرونة المتاحة بالنسبة لبيانات سوق العمل فيما يتعلق بالأجور، وعمليات الحكومة المركزية. أما بالنسبة للالتزام بتوقيت النشر وفقاً للأجندة الزمنية المحددة مسبقاً فقد التزمت مصر بتوقيينات الأجندة فيما عدا تأخير قصير في نشر بعض البيانات مثل: الحسابات القومية، سوق العمل والأجور، عمليات الحكومة العامة والمركزية ودين الحكومة المركزية، مسح البناء المركزي والاحتياطيات ورصيد الاستثمار الدولي. وبالنسبة لما تم اتخاذه فيما يتعلق بجودة البيانات، ففي خلال عام ٢٠١٥ قامت مصر بتوثيق المنهجيات المستخدمة ومصادر البيانات وكيفية التوفيق بينها وذلك، من خلال إطار تقييم جودة البيانات (Data Quality Assessment Framework) (IMF, 2015).

٢/٣ الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الحسابات القومية في مصر.

يمكن حصر أهم المشكلات التي تواجه إعداد وتركيب الحسابات القومية في مصر فيما يلي:

أولاً: مشكلات متعلقة بالبيانات والإحصاءات:

١. ضعف كفاية الإحصاءات النوعية وعدم الاتساق بينها بالإضافة الي ضعف الشمول في الإحصاءات النوعية، وخاصة المتعلقة منها بالقطاع الخاص غير المنظم والأنشطة التي تعمل خارج المنشآت (أبو العينين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٦: ص. ٤٢:٤٠).

٢. الأطر الإحصائية تعاني من مشاكل كثيرة وتؤثر تأثيراً قوياً على البيانات، الأمر الذي يشير إلى أهمية إعداد المسجل القومي للمنشآت وهو مازال حتى الآن محل الدراسة.
٣. قصور في الانسياب والتدفق السريع والأمن للبيانات بين المصادر المختلفة كالإدارة المعنية بالحسابات القومية.
٤. ضعف انتظام الدورية في تنفيذ المسوح الإحصائية كالتعدادات الاقتصادية.
٥. ضعف الالتزام بالإطار المفاهيمي للحسابات القومية عند إعداد الإحصاءات النوعية.
٦. ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في نتائج بعض الإحصاءات النوعية.
٧. عند إعداد وتركيب الحسابات القومية على المستوى الإقليمي فإن الأمر يتطلب توفير بيانات عن حجم الصادرات والواردات (المسلعة والخدمات) بين الإقليم (تحت الدراسة) وباقي الأقاليم الأخرى في الاقتصاد القومي وأيضاً بينه وبين العالم الخارجي، وهذه البيانات من الصعب الحصول عليها بشكل دقيق نظراً لأنها قد تكون غير متوافرة أو متاحة (احمد، إيمان محمد، ٢٠٠٣: ص. ١٣).
٨. دعاوي السرية بالنسبة لبعض البيانات وعدم توفرها، ومن أهم البيانات التي لا يتم الإفصاح عنها هي بيانات الإنفاق العسكري وفي جمهورية مصر العربية لا توجد جهة رسمية تنشر بيانات عن الإنفاق العسكري ولكن يتم الحصول عليها من خلال محصصات وزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي ضمن ختاميات الموازنة العامة للدولة (إبراهيم، ٢٠١٩: ص. ٨٠).
٩. عدم وجود حصر دقيق للقطاع غير الرسمي أو غير المنظم في نظام الحسابات القومية (Aggarwal et al., 2020).

ثانياً: مشكلات متعلقة بهيكل المحاسبة القومية:

١. التوحيد المحاسبي اللازم لتركيب الحسابات القومية ليس كاملاً حيث أنه في جمهورية مصر العربية روعي أن يمثل النظام المحاسبي الموحد حداً أدنى من التوحيد المحاسبي فمثلاً يتم تبويب الأصول الثابتة على نحو يتسم بالعمومية لجميع الأنشطة ومعها اختلفت ضبيعة استخداماتها وكذلك الحال بالنسبة للمخزون كما تم وضع نماذج الموازنات التخطيطية دون أن يتضمن النظام الأمور الخاصة بتقديراتها حيث ترك للوحدة حرية إعداد هذه التقديرات استناداً على أن التوحيد المحاسبي لا يجب أن ينصرف إلى توحيد كافة الظروف لتفسير على نمط واحد (البناء، بشير، ١٩٩٤: ص. ١٤٨).
٢. قصور الطلب على مخرجات الحسابات القومية: من المعلوم أن الحاجة إلى تطوير تطبيقات الحسابات القومية تنبع من الاحتياجات التحليلية التي يطلبها الباحثون وصناع القرار. وكانت الاحتياجات التحليلية في مصر في الفترة السابقة محدودة جداً حيث يتم التركيز على مجالات

محدودة من أهمها التعرف على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل القومي (أبو العينين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٦: ص. ٤٠).

٣. عدم توافر إطار محاسبي يختص بتوفير البيانات المتعلقة بالتيارات التحليلية حتى يمكن دراسة اتجاهاتها وأهميتها النسبية، حيث تعتبر هذه التيارات من البيانات الضرورية لترشيد القرارات المالية بصورة تدريجية تؤدي إلى استكمال الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية (البناء، أبو بكر عبد العزيز ٢٠٠٦: ص. ٧).

٤. تعاني الدول النامية بشكل عام من زيادة دور ونشاط القطاع الحكومي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك تعاني الدول النامية من انخفاض معدل النمو ارتفاع نسبة الديون الخارجية نتيجة اضطراب موازين المدفوعات واختلالها، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف نظام المحاسبة القومية في هذه الدول، ومنها جمهورية مصر العربية (البناء، بشير، ٢٠١٢: ص. ١٩).

ثالثاً: مشكلات متعلقة بالعنصر البشري:

يجب اعتبار عدم توافر العنصر البشري والكوادر ذوي الخبرة الفنية في المحاسبة القومية من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الحسابات القومية، وينطبق الشيء نفسه على المفاهيم الإدارية والمحاسبية في نظام الحسابات القومية، مثل تلك الموجودة في حسابات الأعمال والحسابات الحكومية ومفاهيم الأعمال الخاضعة للضريبة ودخل الأسرة. إن فهم هذه المفاهيم الإدارية وعلاقتها بنظام الحسابات القومية والنظرية الاقتصادية مهم للغاية من أجل الاستخدام السليم لإحصاءات الحسابات القومية وتحليل اقتصادي تطبيقي هادف (Bos, 2013: P.4-5).

رابعاً: مشكلات متعلقة بإعداد وتركيب الحسابات القومية (حسين، ٢٠٠٣: ص. ١٣٦):

١. لم تساعد الإحصاءات والبيانات المتاحة من احتساب إهلاك رأس المال الثابت في الحسابات كما أن القطاع الخاص غير المنظم لم يتمكن من تركيب حساباته إلا حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل فقط، ولم يتم أي حساب في حسابات الميزانية العمومية.
٢. الإنفاق الاستهلاكي الخاص تم تقديره كمتعم حسابي رغم ثقله الكبير في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.
٣. التصنيف القطاعي وتصنيف المعاملات يغلب عليه التصنيف المختصر وليس التصنيف التفصيلي.
٤. النشرات المتعلقة بالخدمات معظمها يركز على المعلومات الكمية دون توفير بيانات مالية وهذا لا يخدم أغراض الحسابات القومية.

٤. المدخل المقترح للتطوير

١/٤ الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية

أولاً: عناصر نظام الحسابات القومية:

العنصر الأول: الأنشطة والمعاملات في نظام الحسابات القومية:

١. المعاملات: وتوفر البيانات عن المعاملات المادة الأم الأساسية التي يتم منها تراكم أو اشتقاق العناصر المتعددة في الحسابات. ولإستخدام بيانات المعاملات مميزات هامة. وأول هذه المميزات هو أن الأسعار التي يتم عندها تبادل السلع والخدمات في المعاملات بين المشتريين والبائعين في السوق توفر المعلومات المطلوبة لتقييم جميع البنود في الحسابات إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وثاني هذه المميزات هو أن المعاملة التي تتم بين اثنين من الوحدات المؤسسية المختلفة يجب قيدها لكل طرفي المعاملة ومن ثم تظهر عموماً مرتين في نظام من حسابات الاقتصاد الكلي (الأمم المتحدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٩). وتنقسم المعاملات داخل اقتصاد معين الي ما يلي (Eurostat, 2010: P.23):

- الأرصدة: هي عبارة عن امتلاك للوحدة المؤسسية (أو اقتصاد أو قطاع أو قطاع فرعي (للأصول) أو تحمل (الخصوم) في نهاية الفترة المحاسبية.
- التدفقات: هي التغييرات في المراكز المالية بين نقطتين متتاليتين في الوقت المناسب. وهو مجموع التدفقات في الأصول أو الالتزامات خلال الفترة المحاسبية. وتشمل المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم وإعادة التقييم.

٢. الأنشطة: يتم تقسيم النشاط الاقتصادي في سياق محاسبي الي ثلاثة أنشطة رئيسية وهي: الإنتاج والاستهلاك والإضافة للثروة، كما يتم تقسيم توزيع الدخل الي أربع مجموعات رئيسية وهي: الإنتاج، توزيع الدخل، الاستثمار، الاستهلاك. ويوفر نظام الحسابات القومية حساب منفصل لكل نشاط يتم تحديد أهميته النسبية وكذلك الأرصدة الناتجة عن هذه الأنشطة (Kendrick, op.cit., 2012: P.32).

العنصر الثاني: قطاعات الاقتصاد القومي:

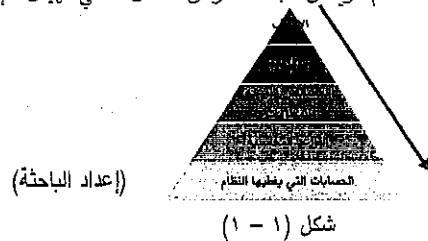
يتم تقسيم الاقتصاد القومي في نظام الحسابات القومية إلى خمس قطاعات تنظيمية رئيسية وفقاً لأحدث إصدار لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالإضافة إلى قطاع العالم الخارجي، وذلك على النحو التالي (أبو بكر، ٢٠١٥: ص. ٢٣٦):

- الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد وتتكون مما يلي:

١. قطاع المؤسسات غير المالية: ويضم القطاع المؤسسات الغير هادفة للربح المشاركة في الإنتاج السوقي للسلع والخدمات المالية مثل: المستشفيات والمدارس والجامعات.
٢. قطاع المؤسسات المالية: ويضم القطاع المؤسسات التي تهدف الي تقديم خدمات مالية والتي تشمل الوساطة المالية والتأمين وصناديق المعاشات بالإضافة الي المؤسسات الغير هادفة للربح والتي يكون الإنتاج السوقي لها ذو طبيعة مالية مثل البنوك وشركات التأمين.
٣. قطاع الوحدات الحكومية: ويضم القطاع الوحدات الحكومية المركزية والمدنية والمحلية وصناديق الضمان الاجتماعي التي تعمل تحت إشراف الحكومة بالإضافة الي المؤسسات الغير هادفة للربح التي تخضع لسيطرة الوحدات الحكومية.
٤. قطاع المؤسسات غير الهادفة إلى الربح وتخدم الأسر: ويضم القطاع كافة المؤسسات غير الهادفة إلى الربح المقيمة والتي تقوم بتوفير السلع والخدمات لقطاع الأسر المعيشية بخلاف تلك التي تسيطر عليها الحكومة.
٥. قطاع الأسر المعيشية: ويضم القطاع كافة الأسر المقيمة داخل الاقتصاد لفترات طويلة من الزمن.
- الوحدات المقيمة في بقية العالم:
٦. قطاع بقية العالم: ويتم تسجيل المعاملات مع بقية العالم في هذا القطاع ويمثل القطاع السادس من قطاعات الاقتصاد.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية

يهدف الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية إلى وضع إطار يمكن من خلاله إيضاح أسس التقييم والأساليب والإجراءات المحاسبية المستخدمة، وتقييم الممارسات المحاسبية، وإيضاح المفاهيم المحاسبية الضرورية لوضع وتفسير وتطبيق النظام، ويمكن للباحثة عرض الشكل التالي ليهيكل الإطار المفاهيمي المقترح لنظام الحسابات القومية:



الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية

المستوى الأول: أهداف نظام الحسابات القومية

يتمثل الهدف الأساسي لنظام الحسابات القومية في توفير إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يمكن استخدامه لخلق قاعدة بيانات للاقتصاد الكلي ثلاث تحليل وتقييم أداء اقتصاد ما، وتستخدم قاعدة البيانات في صنع السياسات واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (Perlman & Marietta, 2005: P.21-22).

المستوى الثاني: المفاهيم المحاسبية في نظام الحسابات القومية:

١. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross domestic product: وينشأ الناتج المحلي الإجمالي بشكل أساسي من مفهوم القيمة المضافة، وإجمالي القيمة المضافة هو الفرق بين المخرجات والاستهلاك النهائي (مكاوي، ٢٠٢٠: ص ٣).
٢. الإنفاق الاستهلاكي النهائي: ويتضمن الإنفاق النهائي، شاملاً الإنفاق الضمني، لقطاعي الأسر المعيشية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية، بالإضافة إلى الإنفاق النهائي لقطاع الحكومة العامة، شاملاً الإنفاق الضمني، على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والخدمات الاستهلاكية الجماعية (Blanchet & Chancel, 2016: P.3-4).
٣. الدخل القومي الإجمالي (GNI) Gross national income: الدخل القومي الإجمالي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الضرائب على المنتجات والواردات (مطروحاً منها الدنم) وتعويزات الموظفين والدخل من الممتلكات وإجب السداد للعالم الخارجي مضافاً إليه البنود المناظرة المدينة من بقية العالم. ولذا فإن الدخل القومي الإجمالي هو مجموع إجمالي الدخل الأولية المدينة طرف الوحدات المؤسسية أو القطاعات المقيمة (عطية، ٢٠١٩: ص ٢٩٤).
٤. تكوين رأس المال الثابت: ويقاس هذا التكوين بمجموع قيمة صافي الحيازة من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية، زائداً إضافات معينة تمثل قيمة الأصول غير المنتجة المحققة من قبل نشاط الوحدات المؤسسية. وتنتج الأصول الثابتة، الملموسة وغير الملموسة، من جراء عمليات إنتاجية، وتستخدم هذه الأصول في عمليات إنتاجية أخرى وبشكل مكرر ولفترة تزيد عن السنة (عويد، وفرجان، ٢٠٢٠: ص ١١٠).

المستوى الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات

في هذا الصدد، نقتراح الباحثة الخصائص النوعية للمعلومات الناتجة عن نظام الحسابات القومية فيما يلي:

١. القابلية للمقارنة Comparability: يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية الصادرة عن نظام الحسابات القومية مع نظيرتها لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الدولة، أو مقارنتها مع المعلومات المحاسبية لدولة أخرى ولنفس الفترة.
 ٢. القابلية للمراجعة والتحقق Verifiability: أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين القوميين عند استخدامهم نفس طرق القياس والتقييم والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.
 ٣. الدقة Accuracy: أي درجة تمثيل المعلومات لكل من الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الأرصدة الحالية أو عن الأرصدة المستقبلية المتوقعة.
 ٤. الملائمة Relevance: أن تصنيف المعلومات إلى متخذ القرار رؤية أكثر وضوحاً حول البدائل المتاحة سواء في توفير قيمة تنبؤية أو رقابية وفي الوقت المناسب ويكون من الصعب الحصول عليها من غيرها من مصادر المعلومات (الناغي، ٢٠١٧: ص. ١٢٧).
 ٥. القابلية للفهم Understandability: أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة القومية والاقتصاد والمالية العامة.
 ٦. الاتساق Consistency: أن عندما تحافظ الدولة على استراتيجية ثابتة، ومتسقة في كافة أنشطتها ومعاملاتها الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومي وبينها وبين بقية العام خلال الفترة المالية أو المدة المحددة.
 ٧. الصلاحية Validity: تعتمد صلاحية المعلومات المحاسبية بشكل أساسي على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المحاسبية المتاحة من نظام الحسابات القومية.
- المستوى الرابع: القواعد المحاسبية لنظام الحسابات القومية
١. المحاسبة رباعية القيود: هو نظام يشمل إمساك الدفاتر الرأسي والأفقي، ويتعامل نظام المحاسبة رباعية القيود مع عدة متعاملين أو مجموعات من المتعاملين، وكل واحد منهم يمارس إمساك الدفاتر بطريقة القيد المزدوج. وبالتالي تؤدي المعاملة الفردية بين طرفين متقابلين إلى أربعة قيود في النظام ككل (Gorter & Shrestha, 2004: P.186)، على سبيل المثال، عندما تشتري وحدتان في عملية بيع نقدية بسيطة لسلعة ما، يجب إجراء القيود التالية:
 - انخفاض البضائع في حسابات المالك السابق للبضاعة.

- زيادة في العملة والودائع في حسابات المالك السابق للبضاعة.
 - زيادة البضائع في حسابات المالك الجديد للبضاعة.
 - انخفاض في العملة والودائع في حسابات المالك الجديد للبضاعة.
- وجميع القود الأربعة يجب أن تكون بنفس القيمة ويجب أن تتم بشكل متزامن في دفاتر الأطراف.
٢. تقييم المعاملات: يتم تسجيل المعاملات في الأصول والخصوم بالأسعار التي تشتري بها أو يتم التصرف بموجبها والتي تعرف بأسعار السوق، ويتعين قيد المعاملات في الأصول والخصوم خالصة من أية عمولات أو رسوم أو ضرائب، وعندما تتعذر ملاحظة أسعار السوق بالنسبة للمعاملات، فإن التقييم يتم وفقا لأسعار السوق المكافئة ينتج عملية تقريب لأسعار السوق (الأمم المتحدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٩: ص. ١٢٨-١٢٩).
٣. وقت القيد: يستخدم نظام الحسابات القومية المحاسبية على أساس الاستحقاق حيث تقيد التدفقات في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول أو تستبدل أو تحول ملكيتها أو تطفأ. وهذا يعني أن التدفقات التي تنطوي على تغير في الملكية تقيد عندما يحدث التغير، وتقيد الخدمات وقت تقديمها، وتقيد المخرجات في الوقت الذي تظهر فيه المنتجات إلى حيز الوجود، وتقيد الاستهلاك الوسيط عندما تستعمل المواد واللوازم، ويشير (Broussolle, 2015, P.576) إلى أن الملكية الاقتصادية لكيان اقتصادي ترجع إلى الوحدة الاقتصادية التي تتحمل المخاطر المرتبطة باستخدامها والتي تحصل على الدخل المتوقع منها. وعندما تتغير ملكية المنتج، فإن الملكية الاقتصادية تنوّل إلى الوحدة الاقتصادية التي تتحمل المخاطر. ويفضل نظام الحسابات القومية المحاسبية على أساس الاستحقاق لسببين: السبب الأول هو توقيت المحاسبة على أساس الاستحقاق يتفق تماما مع الطريقة التي تعرف بها الأنشطة والتدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام الحسابات القومية، ويسمح هذا الاتفاق بتقييم ربحية الأنشطة المنتجة بشكل صحيح وحساب صافي القيمة المالية لقطاع ما بشكل صحيح في أية لحظة من الزمن. أما السبب الثاني أنه يمكن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق على التدفقات غير النقدية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، أ: ص. ١٢٨-١٢٩).
٤. التجميع والترصيد والتوحيد (الأمم المتحدة، وآخرون، مرجع سبق ذكره).
- التجميع: هو ترتيب المعاملات والتدفقات الأخرى والأصول المشمولة بنظام الحسابات القومية في مجموعات مفيدة من الناحية التحليلية.

- الترسيد: هي عملية تسوية قيم بعض البنود بينود من الجانب الآخر من الحساب أو التي تكون ذوات إشارة معاكسة بقيد صافي، أما القيد الإجمالي فهو العملية التي تظهر فيها البنود بقيمتها الكاملة.

- التوحيد: وينطوي على حذف المعاملات أو العلاقات بين المدينين والدائنين التي تحدث بين متعاملين ينتميان إلى نفس القطاع أو القطاع الفرعي المؤسسي.

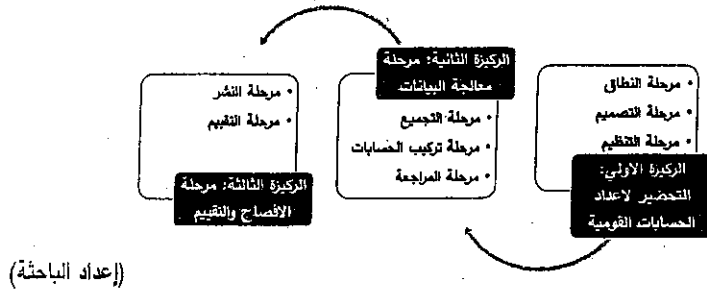
المستوى الرابع: الحسابات التي يغطيها نظام الحسابات القومية

الحسابات الأساسية لنظام الحسابات القومية هي موضوع العمليات الاقتصادية التي تتم بين مختلف الوحدات الاقتصادية مثل العمليات التي تتم بين الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية، وبين الوحدات الإنتاجية وبعضها، وبين الوحدات الاستهلاكية وبعضها، سواء أن كانت هذه الوحدات أفراداً أو حكومة (عثمان، أبو العنين، ١٩٩١: ص. ١١). ويشتمل نظام الحسابات القومية على سلسلة من الحسابات المرتبطة بعضها البعض والتي ترتبط بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي الذي يتم في فترة زمنية معينة، بالإضافة الي الميزانيات العمومية والجداول المستندة الي مجموعة من المفاهيم والتصنيفات المتفق عليها، وتتكون الحسابات من الموارد في الجانب الأيمن والاستخدامات في الجانب الأيسر.

٢/٤ هيكل المدخل المقترح لتطوير نظام الحسابات القومية في مصر.

أولاً: منهجية المدخل المقترح لتطوير نظام الحسابات القومية بهدف التوافق مع نظام الأمم المتحدة:

نظام الحسابات القومية هو مجموعة من المبادئ التوجيهية ذات بعدين؛ البعد الأول هو بعد المحاسبة الاقتصادية حيث يتمثل الغرض من نظام الحسابات القومية في تنظيم المعلومات حول التدفقات والأرصدة التي تمثل الاقتصاد بطريقة مفيدة من الناحية التحليلية. أما البعد الثاني فهو بعد الاستخدام الدولي حيث تتمثل أغراض نظام الحسابات القومية في توجيه الجهاز الإحصائي في الدولة نحو تطوير إحصاءاتها لكي تكون قابلة للمقارنة الدولية (Carson, et al., 2021). وفي هذا الصدد تقترح الباحثة منهجية مدخل تطوير نظام الحسابات القومية بهدف التوافق مع نظام الأمم المتحدة والتي يمكن التعبير عنها في الشكل التالي:



شكل (١ - ٢)

منهجية المدخل المقترح لتطوير نظام الحسابات القومية بهدف التوافق مع نظام الأمم المتحدة

الركيزة الأولى: التحضير لإعداد الحسابات القومية:

تتكون هذه الركيزة من ثلاث مراحل هي (١) مرحلة النطاق، (٢) مرحلة التصميم، (٣) مرحلة التنظيم وفيما يلي وصف هذه المراحل:

١. مرحلة النطاق: يتم في هذه المرحلة التأكد من أن الإحصاءات التي ستشهر ستساهم في تلبية متطلبات السياسة العامة في الدولة، بالإضافة لتغطيتها متطلبات دولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، البنك الدولي. ولضمان تحقيق جميع أهداف نظام الحسابات القومية السابق ذكرها في الإطار المفاهيمي، فإن هذه المرحلة تهدف إلى التعرف على طبيعة الإحصاءات التي يمكن أن توفرها السجلات الإدارية لدى تلك الجهات وتحديد احتياجات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء منها.

٢. مرحلة التصميم: وفيها يتم تصميم نظام الحسابات القومية باعتبارها تقريراً نهائياً صادر عن الدولة سواء بشكل سنوي أو ربع سنوي، يتضمن إيضاحاً لمصادر البيانات وأسس التقدير بشكل محدد بالإضافة إلى طرق وآليات توفيرها.

٣. مرحلة التنظيم: ويتم فيها إعداد إجراءات تنظيم العمل المطلوبة، وتحديد التسلسل الأنسب لها، وفي هذه المرحلة تقترح الباحثة أن يتم مراجعة الإجراءات التي تمت عند الإعداد للإصدار السابق من تقرير نظام الحسابات القومية، وأن يتم وصف وتوثيق هذه الإجراءات لكي يمكن القيام بالتحديثات اللازمة عليها عند الإعداد للحسابات المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك تقترح الباحثة أيضاً أن يتم تجربة واختبار إجراءات سير العمل المحاسبي للتأكد من أنها تلبى متطلبات إعداد نظام الحسابات القومية في شكلها النهائي، ووضع خارطة طريق للتنفيذ الفعلي.

الركيزة الثانية: مرحلة معالجة البيانات:

تتضمن هذه الركيزة ثلاث مراحل هي (١) مرحلة التجميع، (٢) مرحلة تركيب الحسابات، (٣) مرحلة المراجعة وفيما يلي وصف هذه المراحل:

١. مرحلة التجميع: وفي هذه المرحلة يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمنشآت المعنية بالحسابات القومية؛ للحصول على المعلومات الخاصة بـ تقرير نظام الحسابات القومية من واقع بيانات القوائم التي تعتمد عليها الجهات الحكومية ذات العلاقة ثم يتم حفظها في قواعد بيانات خاصة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويتم عمليات تدقيقها ومراجعتها وفق المنهج الإحصائي العلمي ومعايير الجودة المتعارف عليها بالتنسيق مع الجهة التي تصدر البيانات.

٢. مرحلة تركيب الحسابات: تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بعرض البيانات الخاصة بتقرير نظام الحسابات القومية في شكل حسابات وجداول مناسبة؛ لتسهيل عملية تلخيصها وفهمها واستيعابها واستنتاج النتائج منها، ومقارنتها بغيرها من البيانات، والرجوع إليها في صورة جداول واضحة.

٣. مرحلة المراجعة: تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في هذه المرحلة بالعمليات التشغيلية التأكيدية واستخراج النتائج، وتحميل المخرجات وتخزينها على قاعدة البيانات خاصة بنظام الحسابات القومية.

الركيزة الثالثة: الإفصاح والتقييم:

تشتمل هذه الركيزة على مرحلتين هي (١) مرحلة النشر، (٢) مرحلة التقييم، وفيما يلي وصف لهذه المراحل:

١. مرحلة النشر:

▪ إعداد وتجهيز النتائج المصممة للنشر: أن يتم إعداد وتجهيز جداول النشر والرسوم البيانية للبيانات والمؤشرات الدالة على الحسابات القومية، ولأغراض النشر الدولية فإنه يجب أن يتم إعدادها باللغتين العربية والإنجليزية.

▪ الإفصاح عن التقرير إلكترونياً: من الصعوبات التي واجهت الباحثة عدم توفر هذه البيانات منشورة على المواقع الإلكترونية، لذلك تقترح الباحثة أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالإعلان

عن تقرير الحسابات القومية في اليوم المحدد للنشر، وتُنشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصيغ إلكترونية مختلفة.

- التواصل مع مستخدمي تقرير الحسابات القومية وتزويدهم به: لأغراض النشر الدولي يجب أن يتم نشر معلومات التواصل مع الجهات مقدمة البيانات حتى يمكن لمستخدمي تقرير الحسابات القومية الوصول إليهم بشكل سهل.
 - الاحتفاظ بالمحتوى المنشور: يجب أن يتم الاحتفاظ ببيانات تقرير الحسابات القومية حتى يمكن الرجوع إليه في أي وقت عند الطلب.
٢. مرحلة التقييم:

- جمع مدخلات التقييم القابلة للقياس: يتم تجميع أهم التعليقات والملاحظات من مستخدمي تقرير الحسابات القومية في مختلف المراحل وتوثيقها.
- إجراء التقييم: يتم تحليل مدخلات التقييم التي تم تجميعها، ومقارنة نتائج هذا التحليل بالنتائج المتوقعة مسبقاً، وبناءً على ذلك يتم تحديد عدد من الاقتراحات الحلول الممكنة ومناقشتها مع المختصين والخبراء.

ثانياً: نموذج مقترح للتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨:

يقوم النموذج المقترح للتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على ثلاث محاور وهي كالآتي:

المحور الأول: تحديد هدف النموذج

يتمثل الهدف الأساسي للنموذج المقترح في إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي الذي تم إعداده وفقاً لأسس وافتراضات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجديد على أساس افتراضات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتبع أهمية الناتج المحلي الإجمالي من أنه المؤشر الأكثر تعقيداً وتمثيلاً للاقتصاد القومي، كما أنه يعكس بدقة أكبر النتائج التي تم الحصول عليها خلال فترة عام واحد، ويتم استخدامه للتحليل الاقتصادي والمقارنات الدولية أيضاً (Anghelache, 2020). ولذلك تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي كأساس للنموذج المقترح لأنه يترتب عليه كذلك حساب كافة المجاميع التي تليه، وبالتالي فإن إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ سيؤدي في النهاية إلى الحصول على نتائج متوافقة مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

المحور الثاني: متغيرات النموذج

الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣: وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي تم الحصول عليه من المصادر الرسمية مقوماً على أساس افتراضات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم حسابه بعد إدخال أهم تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ويتمثل مكوناته فيما يلي: المخرجات الكلية بعد التعديل: ويتم حسابها عن طريق إعادة تقييم المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بتضمينها العائد على رأس المال، وإعادة تقييم مخرجات القطاع الحكومي وذلك بإضافة الإنفاق على الاستهلاك العسكري، ثم إعادة حساب قيمة المخرجات الكلية. الاستهلاك الوسيط بعد التعديل: ويتم حسابه عن طريق رسملة تكاليف البحث والتطوير وذلك بإعادة تصنيفها ضمن إجمالي تكوين رأس المال وحذفها من الاستهلاك الوسيط. التعديلات وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: وهي أهم التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والتي تؤثر بشكل جوهري على الناتج المحلي الإجمالي ويتمثل فيما يلي:

- تكاليف البحث والتطوير: (Lynch & Thage, 2017) يوضحان أن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ينص على تسجيل تكاليف البحث والتطوير ضمن تكوين رأس المال.
- معدل العائد على رأس المال: معدل الفائدة على الودائع هو أحد مقاييس معدل العائد على رأس المال (علي، وعبد، ٢٠٢٠).
- الإنفاق على الاستهلاك العسكري: تُصنف النفقات العسكرية على أنها استثمار وفقا لمعايير الحسابات القومية المحدثة، أما الإنفاق على الاستهلاك العسكري للقطاع الحكومي فيتم اعتباره جزءاً من الإنتاج، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Sixta et al., 2014).

المحور الثالث: النموذج المقترح:

١. تعديل تصنيف تكاليف البحث والتطوير: يتم معالجة الإنفاق على البحث والتطوير على أنه جزء من تكوين رأس المال وقياس أثر هذا التعديل فإنه سيتم نقل تكاليف البحث والتطوير من الاستهلاك الوسيط إلى إجمالي تكوين رأس المال، الأمر الذي سوف يغير الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار، ويوضح ذلك الأثر المعادلة التالية:

$$IC^* = IC - RDE \quad (1)$$

حيث:

IC الاستهلاك الوسيط

RDE تكاليف البحث والتطوير

IC * الاستهلاك الوسيط بعد التعديل

٢. إعادة تقييم مخرجات قطاع الأسر والشركات: المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات سوف تزيد بمقدار قيمة تلك المخرجات منسوبة للعائد إلى رأس المال وبالتالي يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنفس مقدار هذه القيمة ويوضح ذلك الأثر المعادلة التالية:

$$OPM^* = OPM + (OPM \times ROC) \quad (2)$$

حيث:

ROC العائد على رأس المال

OPM المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات

OPM * المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بعد التعديل

٣. إعادة تقييم مخرجات القطاع الحكومي: نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يتطلب إضافة الإنفاق على الاستهلاك العسكري إلى مخرجات القطاع الحكومي، مما سيؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويوضح ذلك الأثر المعادلة التالية:

$$GOP^* = GOP + MC \quad (3)$$

حيث:

GOP * مخرجات القطاع الحكومي بعد التعديل

GOP مخرجات القطاع الحكومي

MC الإنفاق على الاستهلاك العسكري

٤. إعادة تقييم المخرجات الكلية: وفي هذه الخطوة يتم تعديل المخرجات الكلية عن طريق إضافة المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بعد التعديل ومخرجات القطاع الحكومي بعد التعديل إلى مخرجات قطاع المشروعات التي لا تهدف للربح وهي المخرجات المتبقية من المخرجات الكلية والتي لم يتم تعديلها من خلال النموذج، ويمكن إيضاح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$OP^* = OPM^* + GOP^* + NOP \quad (4)$$

حيث:

*OP المخرجات الكلية بعد التعديل

*OPM المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بعد التعديل

*GOP مخرجات القطاع الحكومي بعد التعديل

NOP مخرجات قطاع المشروعات التي لا تهدف للربح

٥. إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي بعد إدخال تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على أنه قيمة جميع السلع والخدمات المتاحة لاستخدامات نهائية محلية مختلفة أو للصادرات، ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قيم المخرجات والاستهلاك الوسيط لجميع القطاعات المختلفة ويكون الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنهج الإنتاج كما يلي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص. ٥):

$$GDP * = OP * - IC * + TX (5)$$

حيث:

*GDP الناتج المحلي الإجمالي بعد التعديل

*OP المخرجات الكلية بعد التعديل

*IC الاستهلاك الوسيط بعد التعديل

TX الضرائب على الإنتاج والواردات مخصوماً منها الدعم

٥. الدراسة التطبيقية

١/٥ جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وغرض اختبار فروضها، تم تجميع بيانات سلسلة الحسابات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال على أساس التصنيفات والتقديرات الإحصائية لنظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣ لسلسلة زمنية مدتها (١٧) سنة تبدأ من العام المالي ١٩٩٩ وتنتهي في العام المالي ٢٠١٥، وهي آخر سنة تم إصدار بيانات الحسابات القومية الخاصة بجمهورية مصر العربية فيها. ولقد روعي في جمع البيانات أن تكون عن سنة مالية والإشارة إلى الأسعار المستخدمة في جمع البيانات. وبناء عليه تم تجميع بيانات سلسلة الحسابات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال لسلسلة زمنية لمدة (١٧) سنة تبدأ من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٥ وهي آخر سنة متاح لها بيانات من (الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة -

قسم الحسابات القومية - بيانات الدولة الرسمية - الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة)، (الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤشرات التنمية العالمية).

٢/٥ مرحلة اختبار الفروض:

يتناول هذا الجزء اختبار صحة أو خطأ الفروض، وفيما يلي كيفية اختبار كل فرض من الفروض البحثية.

قامت الباحثة باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهر التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS Version 25 نتائج العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ التي تم إدخالها في النموذج المقترح وهي تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري، كما هو موضح في الجدول التالي:

المتغيرات			
(MC)	(ROC)	(RDE)	
-0.902	-0.601	0.933	قيمة معامل الارتباط
0.000	0.009	0.000	P.Value
17	17	17	N
-0.941	-0.554		قيمة معامل الارتباط
0.000	0.21		P.Value
17	17		N
0.539			قيمة معامل الارتباط
0.26			P.Value
17			N

(إعداد الباحثة)

جدول (١-١)

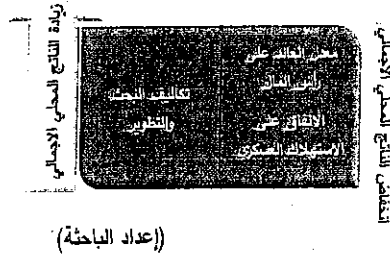
معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري. وأوضحت النتائج أن أعلى نسبة ارتباط هي بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتكاليف البحث والتطوير بمعامل ارتباط يبلغ (٠.٩٣٣)، وبما أن إشارة معامل الارتباط موجبة ($r > 0$) فإنه توجد علاقة ارتباطية طردية بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه زيادة في المتغير الثاني والعكس صحيح. أي أن زيادة الإنفاق على تكاليف البحث والتطوير على مستوى جميع القطاعات المؤسسية سيرفع من الإنتاجية ويسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وترشيد القرارات على المستوى القطاعي والكلية.

كما أوضحت النتائج أن نسبتا الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين معدل العائد على رأس المال والإنفاق على الاستهلاك العسكري هما (-٠.٦١٠)، (-٠.٩٠٢) على التوالي، وبما أن إشارة معامل الارتباط سالبة ($r < 0$) فإنه توجد علاقة ارتباط عكسية بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين بصاحبه انخفاض في المتغير الآخر والعكس صحيح. أي أن زيادة معدل العائد على رأس المال والذي يمثل معدل الفائدة على الودائع يُخفض الإنتاج السوقي لقطاع الأسر والشركات وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. أما زيادة الإنفاق على الاستهلاك العسكري في جوانب الدفاع والأمن القومي فقد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الإنفاق على الجوانب الاقتصادية التي تسهم في النمو الاقتصادي طويل الأجل. وبناء على النتائج السابقة يتضح صحة الفرض القائل بأنه:

ف١: يوجد ارتباط معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين التعديلات التي ادخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ويمكن إيضاح أثر تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وهي تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري على الناتج المحلي الإجمالي في الشكل التالي:



شكل (١ - ٣)

تصور الباحثة لتأثير تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الناتج المحلي الإجمالي كما تشير النتائج التي وجود علاقة ارتباط بين بنود التعديلات التي ادخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبعضها البعض. حيث توجد علاقة ارتباط طردية بين معدل العائد على رأس المال والإنفاق على الاستهلاك العسكري بمعامل ارتباط (٠.٥٣٩)، وعلاقة ارتباط عكسية بين كل من تكاليف البحث والتطوير ومعدل العائد على رأس المال والإنفاق على الاستهلاك العسكري بمعامل ارتباط (-٠.٥٥٤)، (-٠.٩٤١) على التوالي، وبناء على النتائج السابقة يتضح صحة الفرض القائل بأن:

ف٢: يوجد ارتباط معنوي بين بنود التعديلات التي ادخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبعضها البعض.

ونتيجة لوجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة وهي التعديلات التي تم إدخالها على نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والمتمثلة في تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولقد استخدمت الباحثة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد نوعية العلاقة بين متغيرات النموذج، وتكون معادلة الانحدار الخطي وفقاً للمعادلة التالية:

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 RDE + \beta_2 ROC + \beta_3 MC + \epsilon \quad (6)$$

كل معامل من معاملات الانحدار يمثل حجم وتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ويعني العامل الانحداري الموجب (٢.١٦) أن تكاليف البحث والتطوير (المتغير المستقل) تزيد احتمالية زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (المتغير التابع)، أما عاملي الانحدار السالب (-٠.٧)، (-٠.٢٢) فيعنيان أن معدل العائد على رأس المال والإنفاق على الاستهلاك العسكري (المتغيرات المستقلة) تزيد احتمالية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (المتغير التابع). ، وتكون معادلة الانحدار المقدر كما يلي:

$$GDP^* = 7.22 + 1.98RDE - 0.7ROC - 0.22MC$$

$$+ \epsilon \quad (7)$$

ويوضح الجدول التالي تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة:

المتغير	المعامل	P. Value
(RDE)	١.٩٨	٠.٠٢٩
(ROC)	٠.٧٠-	٠.٢٧٠
(MC)	٠.٢٢-	٠.٥٠٦
الثابت	٧.٢٢	

(إعداد الباحثة)

جدول (١ - ٢)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة

وكما يتضح من النتائج الإحصائية فإنه توجد علاقة تأثير قوية بين التعديلات التي تم إدخالها على نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والمتمثلة في تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري على الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

وهي علاقة تأثير طردية بالنسبة لتكاليف البحث والتطوير، وعلاقة تأثير عكسية بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري. الأمر الذي مفاده أن التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ سوف تنعكس بشكل كبير على عملية تركيب الحسابات وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وهكذا فإنه يمكن القول إن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إذا ما تم تطبيقه فإنه سوف يؤدي الي تحسين جودة البيانات وإعطائها موثوقية أكبر وبالتالي فإنه يتم رفض الفرض القائل بأن:

ف٣: لا يوجد تأثير معنوي للتعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختبار الفروق المعنوية لعينة الدراسة باستخدام اختبار T-Test

Test

أظهر التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS Version 25 نتائج اختبار الفروق المعنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كما هو موضح في الجدول التالي:

الوسط الحسابي	-0.129
الانحراف المعياري	0.222
T-Test	-24.02
درجات الحرية	16
Sig.	0.000

(إعداد الباحثة)

جدول (١ - ٣)

نتائج اختبار T-Test لمعنوية الفروق بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام

١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

تُظهر نتائج الاختبار بالجدول أن قيمة (T) تساوي (-٢٤.٠٢) والاحتمالية المصاحبة لها (Sig.) 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥)، أي أنه يتم رفض الفرض القائل بأن:

ف٤: لا توجد فروق معنوية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

وبناء على نتيجة الاختيار الإحصائي فإن هناك فروق معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وهذه الفجوة يمكن إرجاعها إلى التعديلات التي تم إجراؤها على البيانات المقومة على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولقد شملت هذه التعديلات رسملة تكاليف البحث والتطوير وذلك عن طريق نقلها من الاستهلاك الوسيط إلى إجمالي تكوين رأس المال. بالإضافة الي إعادة تقييم المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بتضمينها قيمة العائد على رأس المال. وعلاوة على ذلك إضافة قيمة الإنفاق على الاستهلاك العسكري إلى مخرجات القطاع الحكومي. وهذه النتيجة مفادها انه إذا تم تطبيق النموذج المقترح للتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ستكون مختلفة وقد تصبح ذات موثوقية أكبر.

٦. النتائج:

١. من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن للباحثة استعراض أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يلي:
 ١. أن نظام الحسابات القومية يمثل انعكاساً للأحداث الاقتصادية والاجتماعية في الدولة حيث يقدم صوره رقميه للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة، وتوضح تلك الصورة حجم المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج/ الناتج/ الاستهلاك/ الاستثمار) في تلك الفترة وتطورها من فترة لأخرى.
 ٢. تطبيق جمهورية مصر العربية حالياً نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ بصفة جزئية، حيث لم تستكمل مكونات النظام بأكمله كما أدخلت بعض التعديلات التي ينص عليها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.
 ٣. أن الفروق بين نظامي الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ تشتمل على ستة محاور تتضمن الوحدة الاقتصادية وتحديدات أكثر لمجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج وتوسيع تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت وتعريفات أكثر للأدوات المالية والأصول ومزيد من المعالجات لتسجيل وتقييم المعاملات الحكومية والقطاع العام وميزان المدفوعات.
 ٤. أن نظام الحسابات القومية المطبق في جمهورية مصر العربية يتوافق الي حد ما مع متطلبات الأمم المتحدة من حيث الالتزام بالمفاهيم والإحصاءات المتعارف عليها. إلا أن الوصول للمستوى المطلوب لجميع المتطلبات والالتزام بها يواجه عدداً من الصعوبات.
 ٥. يجب أن يأخذ تنفيذ وتطوير نظام الحسابات القومية في الاعتبار العناصر التالية:

- أن النظام ليس تسلسلاً زمنياً صارماً لخطوات معينة، ففي الممارسة العملية تتشابك الخطوات وتتفاعل ويمكن أن تحدث في تسلسل زمني مختلف إلى حد ما.
- يتم تكييف وتعديل عملية التجميع وفقاً لمصادر البيانات، والظروف الاقتصادية والاجتماعية و/أو السياسية الجديدة الموجودة في دولة ما والمتطلبات الدولية المستجدة.
- 6. تم التوصل الي إطار المفاهيمي يعتبر بمثابة مرجع لتفسير وتطبيق القواعد والمفاهيم المحاسبية الخاصة بنظام الحسابات القومية من خمسة مستويات رئيسية حيث يمثل المستوى الأول أهداف نظام الحسابات القومية ويمثل المستوى الثاني المفاهيم المحاسبية المرتبطة بالنظام، ويمثل المستوى الثالث الخصائص النوعية لمعلومات النظام، والمستوى الرابع يعبر عن القواعد المحاسبية المتعلقة بتقييم وتوثيق وتصنيف وتجميع البيانات المستخدمة في النظام، أما المستوى الخامس فيمثل الحسابات التي يغطيها نظام الحسابات القومية.
- 7. تتمثل أهم التعديلات التي ادخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والتي تؤثر بشكل جوهري على الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي:
 - رسملة تكاليف البحث والتطوير.
 - إدخال عنصر معدل العائد على رأس المال الي المخرجات السوقية.
 - إعادة تصنيف الإنفاق على الاستهلاك العسكري: كجزء من الإنتاج.
- 8. تم صياغة مدخل مقترح لتطوير نظام الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية بهدف التوافق مع متطلبات الأمم المتحدة وينقسم المدخل المقترح الي قسمين:
 - القسم الأول: منهجية المدخل المقترح للتطوير بهدف التوافق مع نظام الأمم المتحدة: وهي الوسيلة التي يمكن استخدامها للحصول على سلسلة بيانات الحسابات القومية كاملة. وتعتمد هذه المنهجية على ثلاث ركائز أساسية؛ الركيزة الأولى وهي التحضير لإعداد الحسابات القومية، بينما تعد الركيزة الثانية وهي مرحلة معالجة البيانات، فيما تعد الركيزة الثالثة هي الإفصاح والتقييم. أما مرحلة الإدارة فهي مرحلة إدارية وتنظيمية تدخل في كافة مراحل تطبيق نظام الحسابات القومية.
 - القسم الثاني: نموذج مقترح للتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: تم اقتراح علاقات رياضية تستهدف تحديد أثر هذه التعديلات على مخرجات النظام. وهي استبعاد تكاليف البحث والتطوير من الاستهلاك الوسيط وتعديل المخرجات السوقية لقطاع الأسر والشركات بإضافة عنصر العائد على رأس المال وأخيراً وإضافة الإنفاق على الاستهلاك العسكري الي مخرجات القطاع

الحكومي. أما الخطوة الأخيرة فهي إعادة احتساب الناتج المحلي الإجمالي بحسب نهج الإنتاج بعد الأخذ في الاعتبار التعديلات السابق ذكرها.

٩. يوجد ارتباط معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ويمكن إيضاح علاقات الارتباط على النحو التالي:

- يوجد ارتباط طردي معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين تكاليف البحث والتطوير علاقة أي أن زيادة الإنفاق على تكاليف البحث والتطوير على مستوى جميع القطاعات المؤسسية سيرفع من الإنتاجية ويسهم في تحسين الأداء الاقتصادي وترشيد القرارات على المستوى القطاعي والكلية.
- يوجد ارتباط عكسي معنوي بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبين معدل العائد على رأس المال والإنفاق على الاستهلاك العسكري. أي أن زيادة معدل العائد على رأس المال والذي يمثل معدل الفائدة على الودائع يُخفض الإنتاج السوقي لقطاع الأسر والشركات. أما انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ينشأ بسبب زيادة الإنفاق على الاستهلاك العسكري في الجوانب الدفاع والأمن القومي وانخفاض الإنفاق على الجوانب الاقتصادية التي تُسهم في النمو الاقتصادي طويل الأجل.
- يوجد ارتباط معنوي بين بنود التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبعضها البعض حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين بنود التعديلات التي أدخلها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وبعضها البعض.
- ١٠. توجد علاقة تأثير قوية بين التعديلات التي تم إدخالها على نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والمتمثلة في تكاليف البحث والتطوير، معدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري على الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وهي علاقة تأثير طردية بالنسبة لتكاليف البحث والتطوير، وعلاقة تأثير عكسية بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال، الإنفاق على الاستهلاك العسكري.
- ١١. توجد فروق معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وهذه الفجوة يمكن إرجاعها إلى تعديلات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٧. التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تعرض الباحثة بالتوصيات التالية:

١. إعداد استراتيجية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في جمهورية مصر العربية تتفق مع أولويات الدولة واحتياجاتها التحليلية وإمكاناتها الإحصائية على أن يصاحب ذلك وجود رؤية وبرنامج إحصائي وتكنولوجيا متطورة بهدف توفير المصادر اللازمة لتكوين الحسابات القومية، وقدمت الباحثة مدخلاً مقترحاً لتطبيق هذه الاستراتيجية.
٢. التحول الي تطبيق نظام الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ في جمهورية مصر العربية، يمثل حالة ضرورة ويجب أن تستند استراتيجية تنفيذ الحسابات القومية أساساً إلى الإرادة السياسية في الدولة، وبالتالي فإن ضمان الدعم طويل الأجل من الحكومة أمر ضروري. ويجب أن يتم وضع الأسس القانونية وتحديد المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الحسابات القومية وتطويرها.
٣. ينص أحد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على أنه "للاحتفاظ بالثقة في الإحصاءات الرسمية يجب على الوكالات الإحصائية أن تقرر وفقاً لاعتبارات مهنية صارمة، بما في ذلك المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية، بشأن طرق وإجراءات جمع ومعالجة وتخزين وعرض التقديم" وتماشياً مع هذا المبدأ والحاجة إلى تطوير نظام للحسابات القومية، فإنه يجب ضمان الاستقلال المهني للمحاسبين الوطنيين. ويشمل هذا الاستقلال العناصر التالية:
 - الدراية التامة بنظام الحسابات القومية وتكيفه مع ظروف الدولة.
 - المعرفة بالأساليب المستخدمة لتقدير الحسابات القومية.
 - السماح بالوصول إلى المعلومات، لاسيما عندما تكون سرية (المصادر المالية، معلومات الدفاع).
 - أن يكون على دراية بكيفية معالجة وقياس الجوانب "الخاصة" للاقتصاد، مثل النشاط غير القانوني (العمل غير المشروع، إنتاج المخدرات).
 - أن يتحمل المسؤولية عن المؤشرات الرئيسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو معدل النمو الاقتصادي أو توزيع الإيرادات، وخاصة عندما تكون القيم مختلفة عن التوقعات إذا كان يتم إعدادها.
٤. يجب أن يتم تنظيم جمع البيانات ويعتمد الجمع من مصادر البيانات الإدارية على قدرة جهاز إحصائي كفء وتدعيم علاقاته مع المؤسسات الأخرى، ومن الضروري توافر بروتوكولات أو مذكرات تحدد الشروط المحددة التي يمكن بموجبها جمع البيانات ومنها وزارة المالية التي تعد واحدة من أهم مزودي البيانات الإدارية، ويمكنها تقديم بيانات عن ضريبة القيمة المضافة (شهرية)، لكل وكيل اقتصادي، حسب النشاط

الرئيسي ، وغير ذلك) ، بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية ، وضريبة الدخل ، بيانات حساب الأعمال ، وإيرادات ونفقات الحكومة المحلية والمركزية. ويجب أن يوافق الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء على بروتوكول تعاون يحدد، من حيث المبدأ ما يلي:

- البيانات المراد تسليمها
 - مستوى تفاصيل البيانات (الفردية، المجمعة، حسب المنطقة، وما إلى ذلك) والتردد (شهريًا، سنويًا، وما إلى ذلك)
 - طريقة جمع البيانات (الوصول إلى قاعدة البيانات، التنسيق الإلكتروني، الورق).
٥. لكي تكون بيانات نظام الحسابات القومية مفيدة، ينبغي أن تكون متاحة بطريقة معقولة وفي الوقت المناسب، وكإطار عام لاستراتيجية النشر الخاصة بنظام الحسابات القومية، فإن منظمة الأمم المتحدة توصي الدول التي تنوي تطبيق نظام الحسابات القومية اعتماد "معايير نشر البيانات الخاصة" (SDDS) الخاصة بصندوق النقد الدولي، ومؤخرًا قامت جمهورية مصر العربية باعتماد هذه المعايير.
٦. تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات لتجميع الحسابات القومية حيث يجب أن تكون أنظمة الحاسب الآلي المستخدمة في إطار تجميع الحسابات القومية مرنة وقادرة على التعامل مع متطلبات نظام الحسابات القومية. ولقد أدت الحاجة إلى أدوات مشتركة لتنفيذ نظام الحسابات القومية في جميع أنحاء العالم إلى تطوير برمجيات متخصصة في الحسابات القومية بين المنظمات الدولية والدول المتقدمة. طورت الدول المتقدمة أنظمة الحاسب الآلي مصممة خصيصًا تستند إلى حزم قواعد البيانات العلائقية مثل: Access، dBase، SAS، Oracle.
٧. المشاركة في البرامج التدريبية التي تنظمها المنظمات الدولية أو الإقليمية والندوات وورش العمل التدريبية حول تنظيم وإدارة الحسابات القومية والإحصاءات الأساسية (بما في ذلك الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والمالية) وكذلك تطبيقها في صنع السياسات القائمة على الأدلة أمر ضروري لبناء القدرة الإحصائية في مجال الحسابات القومية.
٨. الاهتمام بإعداد بحوث مستقبلية تتناول المتغيرات المرتبطة بالحسابات القومية في جمهورية مصر العربية ومنها خدمات الوساطة المالية التي يتم قياسها بشكل غير مباشر، إنتاج البنوك المركزية، إنتاج خدمات التأمين غير تأمينات الحياة، وتكاليف نقل الملكية وقياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بحسب المتغير المناسب في كل حالة.
٩. تنظيم إدارة الحسابات القومية في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وتحديد المهام الرئيسية التي يتعين القيام بها لتجميع الحسابات القومية التي يشارك فيها الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء والجهات

الرسمية الأخرى، وإقامة التنسيق والتعاون المناسبين بين الإدارات المختلفة ليس فقط لضمان مصادر البيانات اللازمة لتجميع الحسابات القومية، ولكن أيضا لوضع الأسس لتطوير الإحصاءات. ١٠. أهمية وضرورة تركيز الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء على عنصرين: الأول إصدار البيانات الإحصائية السنوية في موعدها حتى يمكن الاستفادة منها إضافة إلى الحاجة لبيانات ربعية ونصفية تسهم في تتبع النشاط الاقتصادي وترسم صورة عن أوجه النجاح أو القصور فيه. أما العنصر الثاني يختص بعمل مسوحات عن القطاع غير الرسمي في جمهورية مصر العربية والذي يشكل نشاطا اقتصاديا لم تسجله البيانات ولم يوضع ضمن الحسابات القومية المعتمدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- أبو بكر، أيمن عبد الله محمد، (٢٠١٥)، أساسيات المحاسبة القومية والحكومية، جامعة أبو ظبي، الطبعة الأولى.
- البناء، بشير عبد العظيم، (١٩٩٤)، دراسات وبحوث في المحاسبة القومية، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، الطبعة الأولى.
- البناء، بشير عبد العظيم، (٢٠١٢)، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، مطبعة اليازوري.
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، (٢٠٢٠)، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار رقم ٧١.
- العامري، سعود جايد مشكور، (٢٠٢٠)، الأسس العلمية والتطبيقات العملية في النظام المحاسبي المركزي، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الناغي، محمود السيد، (٢٠١٧)، نظرية المحاسبة - مدخل معاصر، المكتبة العصرية.

ب. الدوريات العلمية:

- أبو العينين، وآخرون. (٢٠١٦). متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٦٩.

إبراهيم، طلعت الدمرداش. (٢٠١٩). تحليل آثار الإنفاق العسكري على الموازنة العامة مع التطبيق على الاقتصاد المصري. مجلة البحوث التجارية: جامعة الزقازيق - كلية التجارة، مج ٤١، ع ١، ٧٨ - ١١٣.

البناء، أبو بكر عبد العزيز. (٢٠٠٦). مدخل محاسبي إلى استخدام الموازنة القومية كأداة لترشيد اتخاذ القرارات المالية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية: جامعة أسيوط - كلية التجارة، ع ٤٠، ٥ - ٦٤.

الجلبي، أياد بشير عبد القادر. (٢٠٠٥). تطوير الحسابات القومية في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئية. تنمية الرفادين: جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد، مج ٢٧، ع ٧٧، ١٤٧ - ١٦٣. أحمد، إيمان محمد. (٢٠٠٣). تطبيق منهجية إعداد وتركيب الحسابات الاقتصادية الإقليمية في ضوء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣: على إقليم القاهرة (القاهرة-القليوبية-الجيزة)، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية رقم ١٦١٣.

شعيب، حافظ حسن عوض. (١٩٩١). نحو منهج جديد لفهم مشاكل ودور الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، ع ١، ٦٧٥ - ٧٠٨.

عطية، محمد عبد الرحمن زيدان. (٢٠١٩). أثر الضرائب على الدخل القومي في جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للبحوث التجارية: جامعة المنوفية - كلية التجارة، س ٦، ع ٤، ٣٨٩ - ٤٠٤.

عويد، منعم حسين علي، وفرحان، محسن عويد. (٢٠٢٠). دور السياسة النقدية في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٧. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة، مج ٤، ع ١٠، ١٠٥ - ١٢١.

عثمان، عثمان محمد، أبو العينين، سهير، (١٩٩١)، تقييم مناهج إعداد الحسابات القومية في جمهورية مصر العربية واستخدامها في التخطيط، معهد التخطيط القومي.

مكاوي، محمد. (٢٠٢٠). تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٧: دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، مج ٧، ع ١، ١ - ١٦.

ج. مصادر أخرى:

الأمم المتحدة، (٢٠٠٥)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، القسم الإحصائي. دراسات في الطرق. دليل المحاسبة القومية. "مقدمة عملية في الحسابات القومية".
الأمم المتحدة، وآخرون، (٢٠٠٩)، نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.
الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية. دراسات في الطرق. دليل المحاسبة القومية. "الإنتاج والتدفقات والأرصدة المالية في نظام الحسابات القومية".
خليل، أماني عبد الخالق، ٢٠١٣، استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير غير منشور.
صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٠)، دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشنطن العاصمة.
صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٣)، إدارة الإحصاءات، إطار تقييم جودة البيانات، واشنطن العاصمة.
مصطفى، بسري على، ١٩٧٤، "محاضرات في المحاسبة القومية - مذكرة ١٧٨"، معهد التخطيط القومي.

د. قرارات وقوانين:

قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد ٢، يناير ١٩٨٧.
قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن إعادة تنظيم وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٥٠، ديسمبر ١٩٧٧.
قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤، يونيو ٢٠٠٣.

ثانيا: المراجع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: قسم الحسابات القومية - بيانات الدولة الرسمية - الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، (٢٠٢٠)، <https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/madt.asp>
الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مؤشرات التنمية العالمية، (٢٠٢٠)، [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)
الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (٢٠٢٠)، [/https://mped.gov.eg](https://mped.gov.eg)

A. Books

- Aggarwal, S. C., Das, D. K., & Banga, R. (2020). *Accelerators of India's Growth—Industry, Trade and Employment*. Springer.
- Herrera, Y. M. (2010). *Mirrors of the economy: National accounts and international norms in Russia and beyond*. Cornell University Press.
- Kendrick, W. John. (2012). *The New System of National Accounts*. Kluwer Academic Publisher, London.

B. Periodicals

- Anghelache, C., Anghel, M. G., & Solomon, A. G. (2017). System of national accounts: Source of information in macroeconomic forecast. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(2), 76-82.
- Anghelache, C., Iacob, S. V., & Grigorescu, D. L. (2020). The analysis of the quarterly evolution of the gross domestic product in 2019. *Theoretical and Applied Economics*, 27(1 (622), Spring), 171-182.
- Bos, F. (2013). Meaning and measurement of national accounts statistics. Available at SSRN 2231937.
- Broussolle, D. (2015). The emerging new concept of services in the System of National Accounts and the Balance of Payments. *Review of Income and Wealth*, 61(3), 573-586.
- Blanchet, T., & Chancel, L. (2016). National Accounts Series Methodology. *Working Papers* 201601.
- Carson, C. S., van Tongeren, J., & Hill, P. (1996). Design of economic accounts and the 1993 system of national accounts. In the New System of National Accounts (pp. 25-89). **Springer, Dordrecht**.
- Gorter, Cornelis & Shrestha, Manik. (2004). Bookkeeping conventions and the micro-macro link. *Review of Income and Wealth*. 50. 181-201.
- Jorge, S., & Jesus, M. A. (2016). Accounting basis adjustments and deficit reliability: Evidence from southern European countries: Ajustes de la base contable y la fiabilidad del déficit: evidencia de los países de la Europa del sur. *Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review*, 19(1), 77-88.
- Keuning, S., & Tongeren, D. V. (2004). The relationship between government accounts and national accounts. with special reference to the Netherlands. *Review of Income and Wealth*, 50(2), 167-179.
- Lequiller, F. and D. Blades (2014), *Understanding National Accounts: Second Edition*, OECD Publishing.

- Lynch, R., & Thage, B. (2017). Maintaining the national accounts as official statistics. **Review of Income and Wealth**, 63, S411-S436.
- Menggen, C. (2012). Implementation of 2008 SNA and National Strategy for the Development of Statistics. **Statistical Research**.
- Perlman, M., & Marietta, M. (2005). The politics of social accounting: Public goals and the evolution of the national accounts in Germany, the United Kingdom and the United States. **Review of Political Economy**, 17(2), 211-230.
- Reichmann, Werner. (2015). National Account Systems. **International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences**.
- Sixta, J., Šimková, M., & Musil, P. (2014). Implementation of ESA 2010/SNA 2008 into Czech Input-Output Tables. In **International Input-Output Conference (IIOA)**. (pp. 1-5).
- Ward, M. P. (2004). Some reflections on the 1968-93 SNA revision. **Review of Income and Wealth**, 50(2), 299-313.
- Wenzel, L., Khan, M. K. N., & Evans, P. (2009). Capitalising research and development: towards the new System of National Accounts. **Economic & Labour Market Review**, 3(9), 16-25.

C. Issues:

- Eurostat European commission, European Union. (2010) **Essential SNA: Building the basics**.
- International Monetary Fund (IMF). Egypt, Annual Observance Report of the **Special Data Dissemination Standard for 2015**.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2010). **Handbook on deriving capital measures of intellectual property products**.

